

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

نموذج الاسكوا للسياسات الوطنية للنفاذية الرقمية

الاجتماع التشاوري "السياسات الوطنية لنفاذية التكنولوجيات الناشئة"
عمّان، الأردن، 27 شباط/فبراير 2024



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

مخطط العرض



• نموذج الاسكوا للسياسات الوطنية

• الأدوات التفاعلية

• كلمة أخيرة

الهدف من نموذج الاسكوا للسياسات الوطنية



• وضع إطار عام لوضع سياسة وطنية لدعم تمكين نفاذ الأشخاص ذوي

الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات العامة

• التوافق مع المادة 9 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD

• التوافق مع "استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة"

الجهات المعنية بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

1 السلطة التنفيذية

2 السلطة التشريعية

3 منظمات المجتمع المدني الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الأعمار

4 وسائل الإعلام

5 القطاع الخاص

• السلطة التنفيذية: وضع السياسة - تكليف جهة إشرافية لتنفيذها (هيئة

تنظيم الاتصالات - وزارة الاتصالات - وزارة الشؤون الاجتماعية)

• السلطة التشريعية: إصدار/تعديل القوانين

• المنظمات غير الحكومية المختصة بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة:

شريك أساسي لتضمين متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة

• القطاع الخاص: تعزيز مخرجات السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

• وسائل الإعلام: نقل الرسائل إلى الجمهور والترويج للنفاذية الرقمية

عوامل نجاح سياسة النفاذ الرقمية



مراحل تطوير السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

تحديد الأولويات الوطنية

مسح الجهوية
الرقمية الوطنية

مسح القوانين والسياسات
الوطنية الداعمة

إجراء استطلاع رأي حول متطلبات
ذوي الاحتياجات الخاصة من
النفاذية الرقمية

خطوات تطوير السياسة ومتابعتها

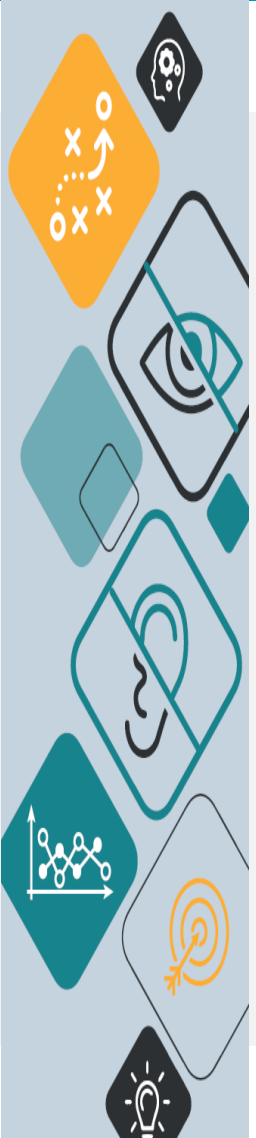
وضع السياسة
الوطنية للنفاذية
الرقمية

المتابعة مع الجهة
التشريعية
لاستصدار أو تعديل
القوانين الداعمة؛

إطلاق خطط التنفيذ
المحددة زمنياً
ومتابعتها وتوفير
متطلباتها من موارد
مالية وبشرية؛

متابعة تقارير الإنجاز
الدورية لكبار
مسؤولي الإدارات
(وزراء، ومدراء،
وهيئات).

مكوّنات السياسة الوطنية للنفّاذية الرقمية



المقدمة

مثال:

تهدف النفاذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين. ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وتزيد من إنتاجية العمل، وتحسن التعلم، وتسهل تبادل المعلومات، وتعزز الحياة الاجتماعية. غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق رفع حواجز جديدة.

التعريفات

النفاذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الاشخاص ذوي الإعاقة.



الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حشّية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.



كبار السنّ: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 60 عاماً والذين بحكم تقدّمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات.



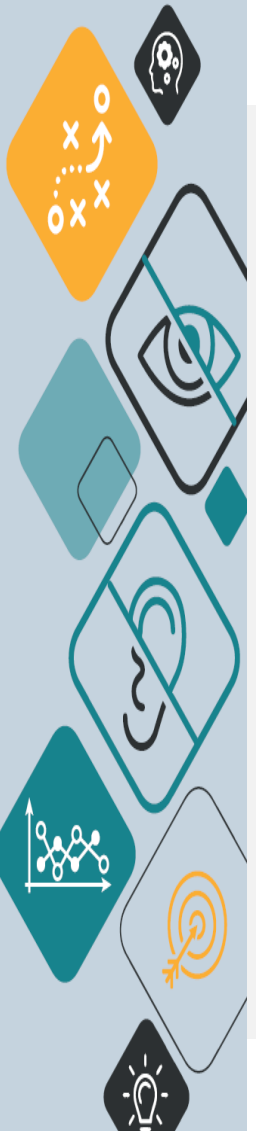
تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الاشخاص ذوي الإعاقة وكبار السنّ، أو تحسّن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تريدها.



التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي.



المعلومات: تشير إلى مجموعة أو مجموعات من البيانات المنطقية/المتصلة ببعضها البعض في شكل إلكتروني، ويمكن النفاذ إلى المعلومات وتخزينها وتقديمها عبر وسائط متنوعة مثل النصوص، والتمثيل البياني، والصوت، والوسائط المتعددة.



الولاية الوطنية

مثال

إن (اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة "الاتفاقية" التي دخلت حيز النفاذ في مايو/أيار 2008، وحيث أن تلك الاتفاقية تعترف بالإنفاذية الرقمية كشرط للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم وحررياتهم الأساسية، وتشتترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالإنفاذية الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين، وبناء عليه تم وضع هذه السياسة.

الرؤية

مثال: تجربة الإمارات العربية المتحدة



مجتمع دامج، خالٍ من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة)

أهداف السياسة

وضع التدابير لضمان تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالنفاد، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية والخدمات والتطبيقات والمحتوى في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

العمل في مرحلة مبكرة من التصميم والتنفيذ على تعزيز إمكانية النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمومية من أجل خفض تكاليف تقديم خدمات النفاذ الرقمية

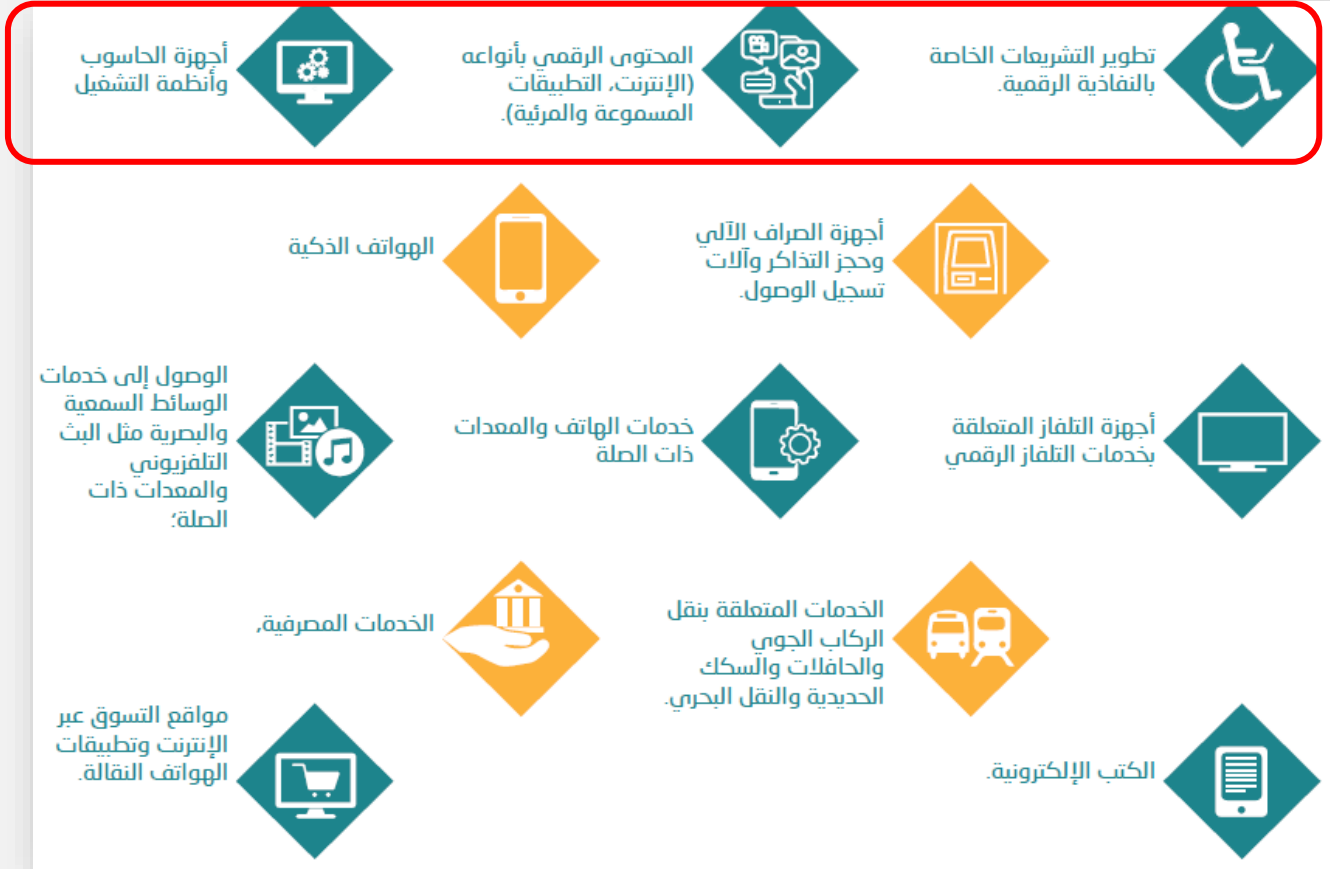
تعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات النفاذ الرقمية من خلال الإعانات والحوافز، حيثما أمكن ذلك

استبانة وتخفيض الحواجز أمام الإمكانية الكاملة للنفاذ الرقمية

اعتماد التصميم الشامل في تنفيذ الأهداف.

وضع المبادئ العامة المنطبقة على النفاذ الرقمية.

محاوِر العمل في السياسة



الجهات المعنية بالسياسة

وزارة التعليم
العالى

وزارة التعليم

وزارة الداخلية
وخدماتها

الجهات النازمة
للاتصالات/وزارة
الاتصالات والتقانة

وتحديد المسؤؤل
فى كل منها عن
تنفيذ سياسات
النافذفة الرقمية.

وزارة النقل

وزارة العمل
والشؤون
الاجتماعفة

التوعية والإدماج

مثال عن التوعية والإدماج:

ينبغي لمزودي خدمات الاتصالات التي تتاح للجمهور تحقيق الآتي:

- ضمان توفير اللافتات المناسبة، بما في ذلك استخدام الرموز العالمية حسب الاقتضاء، في المنطقة المجاورة مباشرة للهواتف العمومية المركبة أو أكشاك الهواتف العمومية أو نقاط الوصول إلى الإنترنت في المجتمعات المحلية التي تبلغ عن إمكانية الوصول إليها؛
- تدريب الموظفين على كيفية خدمة العملاء ذوي الإعاقة والإلمام بجميع ميزات النفاذية الرقمية المخصصة لهؤلاء العملاء، ويجب أن يتضمن تدريب الموظفين معرفة استخدام الأجهزة المساعدة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة عملياً وحركياً.

الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة] والمشغلون مزودو الخدمات المعنيون هم الجهات المسؤولة عن توعية الجمهور بشأن كيفية استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة لمرافق الوصول إلى الجمهور. وينبغي أن تتاح المعلومات للجمهور في أشكال يسهل النفاذ إليها مع مراعاة المدخلات والمعلومات المستمدة من الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلهم من المؤسسات المختصة

الهيئة الوطنية للاتصالات/للإعاقة/الوزارة] هي الجهة المسؤولة عن تعزيز الوعي بهذه المبادئ التوجيهية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

آليات توفير النفاذية الرقمية

ضمان إمكانية النفاذية الرقمية بشكل منتظم في مواقع الخدمات الرقمية العامة.

توفر الأماكن والمعدات والبرمجيات، المطلوبة لتحقيق النفاذية الرقمية دون أي تمييز بين منطقة وأخرى بما في ذلك التمييز الاقتصادي أو التمييز بين المناطق لريفية والحضرية.

توافر أماكن ومعدات وبرمجيات يمكن النفاذ إليها.

ينبغي أن تكون أجهزة النفاذية الرقمية العامة المستقلة متاحة للأشخاص الذين يعانون أنواعاً مختلفة من الكف أو الضعف البصري، والذين يعانون من الكف أو الضعف السمعي، وأولئك الذين لديهم إعاقات تمنعهم أو تحد من حركتهم

التأكد من إزالة أي عوائق تمنع إمكانية النفاذ إلى البيئة المادية المعززة بالنفاذية الرقمية.



حوكمة السياسة

الجهة العامة المشرفة على حسن تنفيذ والالتزام بالخطة
الزمنية التنفيذية الملاحقة بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

تحديد زمن الإنجاز لكل مرحلة من مراحل تطبيق سياسة النفاذية
الرقمية وخطة إنجازها

الشخص المسؤول في كل وزارة، أو إدارة، أو قسم، عن تنفيذ المهام
المنوطة به في مجال تحقيق النفاذية الرقمية

آليات ومعايير قياس الإنجاز في تطبيق سياسة النفاذية الرقمية
وخطة إنجازها، وتواتر تقارير التنفيذ



الرصد والتقييم

أنشطة الرصد	الهدف	الوتيرة	الإجراء المتوقع
تتبع نتائج التقدم المحرز	لتأكد من أن نسب الإنجاز المتوقع قد تم إنجازها ضمن هذه الدورة من قياس التقدم وفق المؤشرات المعتمدة للقياس في الخطة التنفيذية لكل جهة التزمت بتنفيذ متطلبات النفاذية الرقمية وفق السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وخطتها التنفيذية العامة والسنوية.	شهرياً	تعالج الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية أي تباطؤ أو تقدم للمشاريع عما هو متوقع.
رصد وإدارة المخاطر	التأكد من أن معالجة المخاطر المدرجة ضمن الخطة التنفيذية يتم الانتباه إليها، والابلاغ عن أي معائب غير مدرجة ضمن الخطة التنفيذية المعتمدة من كل جهة التزمت بتنفيذ متطلبات النفاذية الرقمية وفق السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وخطتها التنفيذية العامة والسنوية.	شهرياً	تعمل الجهة المشرفة على حسن تنفيذ الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية على معالجة أي مخاطر مدرجة ومتوقعة أو طارئة، وذلك لتفادي أي تأخير في تنفيذ المشاريع المطلوبة.

الخطة الإعلامية

الحملات الإعلامية المركزة

أ

حملات لتغيير القوانين
والسياسة والخدمات حول
النفاذية الرقمية

ب

حملات دورية (مثال: أسبوع
التوعية الوطني للنفاذية
الرقمية)

د

المؤتمرات التخصصية
حول النفاذية الرقمية.

ج

الجوائز والتقديرية (مثال: جائزة
سنوية لأفضل مزود خدمات
على مستوى النفاذية الرقمية)



إدارة المخاطر

نقاط الفئة بالكامل	درجة المخاطرة بعد إضافة الوزن	الوزن**	درجة المخاطرة*	عوامل الخطر	القطاع\نوع التحديات
				الموقع توصيف نطاق العمل البنية التحتية المتوفرة/المطلوبة صعوبة التنفيذ تقنياً	تحديات تكنولوجية
				رصد الأموال المطلوبة إمكانية التمويل على مستوى المؤسسة/ مشروع/محافظة/مدينة حساسية تنفيذ المشروع لتوفر السيولة المباشرة توزيع الأموال المرصودة	تحديات اقتصادية
				كلفة رخص (التشغيل) السوية الخاصة ببرمجيات التفادية الرقمية الإجراءات الإضافية المطلوبة في قسم المشتريات لضمان واستلام الأعمال المعززة بالتفادية الرقمية	تجارية / مشتريات
				تقاطع جهود المؤسسات واشراكها في تحقيق هدف واحد أو أكثر من أهداف السياسة الوطنية للتفادية الرقمية عدد المواقع على الأرض المطلوب تعزيزها بالتفادية الرقمية	المؤسسية
				عدد المواقع على الإنترنت والخدمات الرقمية فعلياً المطلوب تعزيزها بالتفادية الرقمية توفر التشريعات المساندة توفر السياسات المساندة توفر سياسة وطنية للتفادية الرقمية	سياسية (Political)
				المساندة من كل أطراف الحكومة والتزامها بالإنجاز مساهمة القطاع الأهلي توفر الدعم الإعلامي	

*نطاق درجة المخاطرة (Risk Score Range).





ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقواء
ESCWA

الأدوات التفاعلية للسياسات الوطنية للنفادية الرقمية

المقدمة	
<p>بناء على ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، تهدف النفذية الرقمية إلى ضمان إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والمعلومات المتوفرة على منصات وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين.</p> <p>ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى منتجات وخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.</p> <p>ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحواسيب والهواتف النقالة والمواقع الشبكية ومحطات/أكشاك النفاذ العام أن تجعل الحياة اليومية أسهل، وأن تزيد من إنتاجية العمل. كما يمكن لها أن تحسن التعلم، وأن تسهل تبادل المعلومات، وأن تعزز الحياة الاجتماعية.</p> <p>غير أنه إذا لم تكن هذه التكنولوجيات متاحة تماماً، فإنها قد تصبح في الواقع أدوات استبعاد لبعض فئات السكان عن طريق وضع حواجز جديدة.</p>	<p>نموذج <input type="checkbox"/></p>
التعريفات	
<ul style="list-style-type: none"> • النفذية الرقمية: هو قابلية استخدام منتجات أو معلومات أو خدمات ما قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بنفس درجة وفعالية استخدامها من قبل الأشخاص من غير الأشخاص ذوي الإعاقة. • الأشخاص ذوو الإعاقة: هم الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. • كبار السن: هم الأشخاص البالغون من العمر ما لا يقل عن 55 عاماً والذين يحكم تقدمهم في العمر تناقصت قدرتهم الوظيفية على التفاعل العادي مع أحد أجهزة تقنية المعلومات والاتصالات. • تقنية المعلومات والاتصالات المساعدة: هي تقنية إلكترونية مبتكرة تعين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، أو تحسن من قدراتهم الوظيفية، على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، أو تزيدها. • التجهيزات العمومية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هي منتج أو أداة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوعة في مكان عمومي، ومن الأمثلة على ذلك الأكشاك الإلكترونية، والمحطات الطرفية، وأجهزة الصراف الآلي. • المعلومات: تشير إلى مجموعة أو مجموعات من البيانات المنطقية/المتصلة بعضها البعض في شكل إلكتروني، ويمكن النفاذ إلى المعلومات وتخزينها وتقديمها عبر وسائط متنوعة مثل النصوص، والتمثيل البياني، والصوت، والوسائط المتعددة. • الخدمات الإلكترونية: هي خدمات تقدم إلى الجمهور، وفي الغالب يمكن الوصول إليها عبر الهواتف النقالة أو أجهزة الحاسوب. • الجهة الحكومية: هي مؤسسة أو وحدة تضطلع بتنفيذ وظائف إدارية وتنظيمية وتمارس السلطة، ويقع على عاتقها مسؤولية مباشرة تجاه الجمهور أو تكون في وضع المساءلة المباشرة تجاهه، ومن الأمثلة على الجهات الحكومية يمكن ذكر الوزارات، والمجالس، والهيئات، والبلديات. <p>(مقتبس من التجربة العمالية)</p>	<p>نموذج <input type="checkbox"/></p>
الولاية الوطنية	
<p>إن (يوضع اسم البلد) هو/هي من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ("الاتفاقية") التي دخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو 2008 وتتعترف الاتفاقية بإمكانية النفاذ كشرط للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقوقهم وحررياتهم الأساسية، وتشترط على الأطراف الموقعة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الطوارئ وخدمات الإنترنت على قدم المساواة مع الآخرين.</p>	<p>نموذج <input type="checkbox"/></p>
الرؤية	
<p>مجتمع دامج، خال من الحواجز، يضمن التمكين والحياة الكريمة لأصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة).</p> <p>(مقتبس من تجربة الإمارات العربية المتحدة)</p>	<p>نموذج <input type="checkbox"/></p>

تطوير 3 أدوات تفاعلية للسياسات:

- مساعد راسمي للسياسات

- مقارنة السياسات الوطنية

- تقييم المخاطر

الأدوات التفاعلية للسياسات الوطنية للنفاذية الرقمية (3/2)

الخطوة 2. أمثلة على السياسة

في هذه الخطوة، يرجى المتابعة بانتقاء الخيارات المناسبة لبناء مسودة مصفوفة المقارنة الخاصة بكم.

حدد الجوانب

- السياسة الجهة المنفذة القوانين المساندة نطاق السياسة مجالات التركيز (مجاور العمل) المعايير المعتمدة آليات الحوكمة المتبعة آليات إنفاذ السياسة

حدد البلدان

- كندا الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوروبي سلطنة عمان دولة قطر دولة الامارات العربية المتحدة جمهورية مصر العربية

تصدير إلى Excel ↓

السياسة	كندا	سلطنة عمان	جمهورية مصر العربية
	<p>(سياسة إلزامية) 1- سياسة الحكومة الكندية للتواصل والحفاظ على الهوية الحكومية الموحدة. طلب فيها من جميع المعنيين الحكوميين بالنفاذية الرقمية الوفاء بمتطلبات المعيار الخاص بالنفاذية الرقمية إلى المواقع على شبكة الإنترنت، ونشر المعلومات والبيانات الرقمية بطريقة تعتبر عادلة وكافية للأشخاص ذوي الإعاقة. 2- "إرشادات تنفيذ المعيار الخاص بالنفاذية الرقمية" (2011). تعد هذه السياسة والإرشادات في تنفيذ المعيار الخاص بالنفاذية الرقمية مع "القانون الكندي لحقوق الإنسان" ج الفقرة "C. H-6 (Section 24)" وغيرها المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المرجعية القانونية والسياساتية للنفاذية الرقمية في كندا على المستوى الفيدرالي.</p>	<p>السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية أ تحت مسمى "خوابط النفاذية الرقمية" رقم هـ ت م - 5-1 - تاريخ 2014/9/11 وهي سياسة إلزامية توجيهية.</p>	<p>لا توجد سياسة ملزمة للنفاذية الرقمية. لكن بعض أقسام النفاذية الرقمية موجودة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2733 للعام 2018 -اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. نصت المادة 4 من القانون رقم (10) للعام 2018 على أن تلتزم الدولة المصرية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون آخر كما نصت الفقرة العاشرة من المادة 4 للقانون على: ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة والنماء لأقصى حد، وذلك بتيسير التدابير اللازمة التي تكفل احترام الكرامة الإنسانية وتوفير أعلى مستوى ممكن من المقومات الأساسية التي تحقق ذلك من مأكل ومسكن ورعاية صحية واجتماعية ونفسية وغيرها، وتمكينهم من ممارسة الحق في التعليم والتعلم والعمل والترويح والحق في استعمال المرافق والخدمات العامة، والحصول على المعلومات وحرية التعبير والرأي، وغيرها من الحقوق والحرريات الأساسية العامة والخاصة. بجانب ذلك، نصت الفقرة 12 على: اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل إمكانية وصول واستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للبيئة المادية المحيطة، ولوسائل النقل والمعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكفالة نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز توفيرها واستخدامها، فضلاً عن ذلك، فقد نصت اللائحة التنفيذية رقم 2018/2733 حـ أ النفاذية</p>

السابق

الأدوات التفاعلية للسياسات الوطنية للنفذية الرقمية (3/3)

متوسط نقاط الفئة	النتيجة	الوزن	درجة المخاطرة	عوامل الخطر	القطاع/أنوع التحديات
5.00	1	منخفض	منخفض	الموقع	تحديات تكنولوجية
	4	متوسط	متوسط	توصيف نطاق العمل	
	9	مرتفع	مرتفع	البنية التحتية المتوفرة/المطلوبة	
	6	متوسط	مرتفع	صعوبة التنفيذ تقنياً	
5.40	3	مرتفع	منخفض	مدة التنفيذ	تحديات اقتصادية
	6	متوسط	مرتفع	رصد الأموال المطلوبة	
	6	متوسط	مرتفع	إمكانية التمويل على مستوى المؤسسة / مشروع/محافظة/مدينة	
	3	منخفض	مرتفع	حساسية تنفيذ المشروع لتوفر السيولة المباشرة	
	9	مرتفع	مرتفع	توزيع الأموال المرصودة	



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقواء
ESCWA

كلمة أخيرة

كلمة أخيرة



- أهمية اعتماد سياسات وطنية للنفاذية الرقمية
- التطوير المستمر للنماذج والأدوات التفاعلية لمواكبة التطور التكنولوجي (تضمين التكنولوجيات الناشئة)
- رفع التوعية لدى الأفراد والجهات الحكومية والخاصة



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



شكراً لكم !

د. نوار العوا

المستشار الإقليمي

للتكنولوجيا من أجل التنمية

alawa@un.org

